

لا تأخذ جارية فبعث بها ووطيت ثم قدم بأخرى وقال
تلك وديعة فإن شهد له بذلك كان رسوله بين الك
مادله لان امر الرسول فلم يبلغ قري والولد رفيع والخط
ان لم تفت بك بلاد وتبين وحلف ان له شهيد راجع للام
فان شهد لم تفت ولم يحلف وله قيمة التولد لانه حبر
نسب للشبهة ولومع البيان بلائمة كالمسجد المعتبر في
وخرن في الثانية ان ياخذ الاولي فقله مك وان
امرت بكامة فقال كترت كامة وحمين حبرن الا
لطول كما سبق في تصديقه في الزايد او فوات فلا يرد
الامانة وان ردن دراهمك كزبون فان عزمها وكيفية
كزمتك وهل وان فضت السعة ولم تقول قولان
فلا خلا في التزوم قبل التيقن ولومع نقول في الكمال
على فامها لا يوم الوكيل حيث لم يلزم الموكل الا بعد
فان قبلها فعليه ان حلفت ما دفعت الاجاد اني عزم
ولا اعرفها من ذراعي وهل تخلف مطلقا وان اعسر
الوكيل خلاف ولا يقبلها والموضوع انه لم يعرفها حلفت
وهي المسماة خلاف فان نكل بعد كما حلف الباع وغيره
وتدع ان عزم من تخلف الوكيل ما يد لها وهل مقلد
ان يدعيه فنكل خلاف والقول يعلم القول او موت
الموكل كفسه الاضن وهذا العي كترام العلم المظن في
المصل وهل التزوم مطلقا او لا معون مع التعبد
ويد ويحصل تجري على حكمها الا في خلاف بائنه
يوخذ المطلق بلا حرج ان انظر المدين يتبرع في قيمته
فقط

فلعل انرا ان يقول انفذوه فوصيته وانها م باقراره
لاهل مسجد لم تكذبه وللنفيد الرجوع عن التكذيب الا
بالر بعد يد الامر في الاقرب في المادى كما مع اخذ او
مسار وضع للابعد وانما يعقل انفذ مع اقرب ولا يشترط معه
ان الولد خلا فالما في الاصل كصديقت ملاطو او ذي رحم
كما لان الرافة عليه من الامم عادة او يحول حاله
اقرب ام بعد فان امتك الكشف اعتبار ان من شهده ولو
انتي تستأمن بعد الكافي وان اقول لعاق مع بار او بعد من
تفق ومسار او اقر من الامم كاخت مع ام واخذ او عم
او روجه مع العاق كانت امه او لا فقولا ان يجتنب البعد
والقرب ويحرم من زوجه من هو علم بقصده لاجبه واقرارها له
لكسه فان جعل وورثه غير محقق الا انش ولو انشوا
صغير للثمة وفي الاثان مع العصبة غير الاث لتوسطها
بينها خلاف ولزم قبل طهر وقت الاقرار وانما ادركت
انه ان لم يرسل عيب لعله وجوده اذ ذكره او لا يجاوز
الزمن الا انقطاع اي انقطاع الاسترسال وسوي بين
ويقتوا لان بين الفصل للذكر او يقول لانه مثلا
فيل الموارث بعد الجفا وان الشارة او ثمانية ولو على
او عين من البهاذ بها شرط في ما بعد لولا علمها والامور
مقتضا ولما بعد كما في الحر سبي حيث لم يصح باقراره ولا
اولى وانما اقر لانه وعد حلف ما اراده ولا عي او عي
لكن للابهاذ وفي حلف باق وكفى او اتزت ولا قرينة
تدعيه او عي او عي لا عي واولي وهي خلاف
من زينة المزم وعرفان اي ضرب تلخذهما ابعدها منها
فقط

Copyrighted by University